|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| C:\Users\ponder\AppData\Local\Microsoft\Windows\Temporary Internet Files\Content.Word\BDT-25th_anniversary_2017-Logo_411959-3_transparent.png | **المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالاتلعام 2017 (WTDC‑17)****بوينس آيرس، الأرجنتين، 20-9 أكتوبر 2017** | **C:\Users\murphy\Documents\WTDC17\bd_A_25Years_Horizontal-411959.jpg** |
|  |  |  |
| الجلسة العامة | **المراجعة 1للوثيقة WTDC-17/22(Add.10)-A** |
|  | **29 أغسطس 2017** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات |
| تبسيط القرار 17 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات(تنفيذ المبادرات المعتمدة إقليمياً على الأصعدة الوطنيةوالإقليمية والأقاليمية والعالمية) والقرار 32 (التعاون الدولي والإقليميبشأن المبادرات الإقليمية) |
|  |
|  |
| **مجال الأولوية:**- القرارات والتوصيات**ملخص:**استعرض أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وحددوا القرارات التي يمكن تبسيطها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأهمية الحد من عدد قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لأغراض تحسين موارد الميزانية داخل قطاع تنمية الاتصالات. ولوحظ أن القرار 17 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن "تنفيذ المبادرات المعتمدة إقليمياً على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية" والقرار 32 بشأن "التعاون الدولي والإقليمي بشأن المبادرات الإقليمية" لهما نفس الموضوع ويتشاطران نفس الهدف المتمثل في تنسيق الجهود المرتبطة بتنفيذ المبادرات الإقليمية. ولذلك، من المهم استعراض وتبسيط نص القرارين لضمان الاسترشاد بقرار واحد منسق بدلاً من قرارين في تنفيذ المبادرات الإقليمية لقطاع تنمية الاتصالات.ونظراً للنص المكرر والمفاهيم المتداخلة في القرارين، يود أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات اقتراح دمج القرارين 17 و32 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وتحديثهما مع إلغاء القرار 32. **النتائج المتوخاة:**تبسيط القرار 17 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ودمجه مع القرار 32 الذي ينبغي إلغاؤه وفقاً لمشروع المبادئ التوجيهية لتبسيط قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، والاسترشاد بقرار واحد منسق في تنفيذ المبادرات الإقليمية لقطاع تنمية الاتصالات.**المراجع:**تقرير بشأن أعمال فريق العمل بالمراسلة التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بتبسيط قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات والملحقان المرفقان به (TDAG17-22/DT/8-E):- الملحق 1 بشأن مشروع المبادئ التوجيهية لتبسيط قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات.- الملحق 3 بشأن التقابل المفصل بين القرارات والتوصيات الحالية للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وقرارات مؤتمر المندوبين المفوضين وأهداف قطاع تنمية الاتصالات ونتائج/نواتج هذا القطاع، وذلك بهدف تبسيطها تحضيراً للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017. |

المقترح

تقترح إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات دمج القرارين 17 و32 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات مع إلغاء القرار 32 لكي يُسترشد بقرار واحد منسق في تنفيذ المبادرات الإقليمية لقطاع تنمية الاتصالات.

MOD ACP/22A10/1

القـرار 17 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017)

تنفيذ المبادرات المعتمدة إقليمياً على الأصعدة الوطنية والإقليمية
والأقاليمية والعالمية والتعاون بشأنها[[1]](#footnote-1)

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 2017)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالقرار 32 (المراجَع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن التعاون الدولي والإقليمي بشأن المبادرات الإقليمية؛

*ب)* بالقرار 34 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين (PP)، بشأن المساعدة المقدمة إلى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

*ج)* بالقرار 135 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية[[2]](#footnote-2) وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة؛

*د )* بالقرار 157 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع في الات‍حاد الدولي للاتصالات؛

*ﻫ )* بآلية التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) كما جاءت في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات بالفقرات 101 أ) وب) وج) وكذلك 102 أ) وب) وج) وأيضاً 103 و107 و108،

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* أن قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما زال أحد العناصر الأساسية في تنمية الاقتصادات الوطنية وحماية البيئة؛

*ب)* أن شبكات الاتصالات وخدماتها المسخرة لتحقيق التنمية المستدامة تشكل عنصراً أساسياً للتنمية الوطنية وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمالي والثقافي في الدول الأعضاء؛

*ج)* أن تحقيق أهداف البلدان النامية قد يقتضي اعتماد نهج سياساتية جديدة لمواجهة تحديات النمو، من الناحيتين النوعية والكمية؛

*د )* أن البلدان النامية تواجه بشكل متزايد الحاجة إلى المعرفة بالتكنولوجيات سريعة التطور والسياسات والمسائل الاستراتيجية التي تتصل بها؛

*ه )* أن قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D) منصة مناسبة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن تطوير قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و )* الأهمية الحيوية للتعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين إليه لتنفيذ هذه المبادرات الإقليمية؛

*ز )* ضرورة التنسيق والانسجام في الجهود لتطوير البنية التحتية للاتصالات على الأصعدة الإقليمية والأقاليمية والعالمية؛

*ح)* أن الحاجة تدعو إلى قيادة الدول الأعضاء في الاتحاد لرسم الخطوط العريضة لرؤية وطنية موحدة لمجتمع موصول يضم جميع أصحاب المصلحة؛

*ط)* التزام الدول الأعضاء في الاتحاد بتعزيز فرص الانتفاع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار ميسورة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الفئات الأقل حظاً،

واعترافاً منه

 *أ )* بأن البلدان النامية والبلدان المشاركة في هذه المبادرات الإقليمية بلغت مراحل إنمائية مختلفة؛

*ب)* بأنالموارد المتاحة للبلدان النامية تجعل مساعدة هذه البلدان على الوفاء بالمتطلبات المذكورة في الفقرة *د)* من *إذ يضع في اعتباره* أعلاه مهمة هامة للاتحاد، بصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في الاتصالات؛

*ج)* بالحاجة، نتيجة لذلك، إلى تبادل الخبرات بشأن تنمية الاتصالات على المستوى الإقليمي والأقاليمي والعالمي لدعم هذه البلدان؛

*د )* بأن هناك حاجة مستمرة إلى تعاون الاتحاد تعاوناً أوثق مع المنظمات الإقليمية، بما فيها هيئات التنظيم الإقليمية، لدعم هذه البلدان،

وإذ يأخذ في حسبانه

 *أ )* الأهمية الحيوية لمبادرات تنمية الاتصالات والمعتمدة في كل مؤتمرات التنمية الإقليمية السابقة والاجتماعات التحضيرية التي عُقدت قبل هذا المؤتمر؛

*ب)* أن هناك نقصاً في التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات المالية الدولية الأخرى وأن هذا النقص يعيق هذه المبادرات؛

*ج)* إنجازات مبادرات توصيل العالم التي يدعمها قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D)؛

*د )* النتائج المرضية والمشجعة التي أنجزتها الأنشطة المشابهة والتي ساعدت في تحقيق التعاون في إقامة شبكات الاتصالات،

وإذ يلاحظ

 *أ )* أن التدريب في مراكز التميز (CoE) التابعة لقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد يساعد البلدان النامية مساعدة كبرى في صدد المتطلبات المتصلة بالمعرفة؛

*ب)* وجود منظمات إقليمية ودون إقليمية للهيئات التنظيمية، منها مثلاً شبكات هيئات تنظيم الاتصالات الإقليمية في بعض المناطق؛

*ج)* أن المنظمات الإقليمية ذات الصلة تقوم بدور بارز وهام في دعم البلدان النامية، في مجالات من قبيل أنشطة التعاون والمساعدة التقنية على الصعيد الإقليمي،

يقـرر

1 أن يستمر مكتب تنمية الاتصالات في التعاون مع المكاتب الإقليمية للاتحاد في تحديد الطرائق والوسائل الممكنة لتنفيذ المبادرات المعتمدة من قبل المناطق الإقليمية، على الأصعدة الإقليمية والأقاليمية والعالمية، عن طريق استخدام الموارد المتيسرة لمكتب تنمية الاتصالات على أفضل وجه ممكن، ومن خلال ميزانيته السنوية ومن فائض أحداث تليكوم للاتحاد، وذلك عن طريق مخصصات محددة على أساس منصف لكل منطقة؛

2 أن يستمر مكتب تنمية الاتصالات في مساعدة البلدان النامية بطريقة فعّالة في وضع وتنفيذ هذه المبادرات الإقليمية المحددة في القسم 3 من خطة عمل بوينس آيرس؛

3 أنه ينبغي للدول الأعضاء النظر في تقديم مساهمات عينية و/أو نقدية إلى الميزانية المتوخاة لتنفيذ هذه المبادرات وكذلك لوضعها مشاريع أخرى متوقعة في إطار هذه المبادرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية؛

4 أن يستمر مكتب تنمية الاتصالات بنشاط في عقد شراكات مع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية من أجل تمويل أنشطة تنفيذ هذه المبادرات؛

5 أن يساعد مكتب تنمية الاتصالات في تنفيذ مبادرات جديدة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية وذلك بتشجيع المبادرات، قدر الإمكان، التي تتشابه في المحتوى/الأهداف، ومع مراعاة خطة عمل بوينس آيرس؛

6 أن يجمع مكتب تنمية الاتصالات، من خلال المكاتب الإقليمية للاتحاد، جميع الخبرات المكتسبة خلال تنفيذ المبادرات الإقليمية لكل منطقة ويتيحها للمناطق الأخرى للوقوف على أوجه التآزر والتشابه التي تمكّن من تحسين استخدام الموارد المتاحة بالاستفادة من البوابة المتعلقة بتنفيذ المشاريع باللغات الرسمية الست للاتحاد؛

7 أن يتيح مكتب تنمية الاتصالات معلومات عن المبادرات التي نفذتها كل من المناطق بنجاح للاستفادة من الخبرات المكتسبة ومن النتائج، بحيث يمكن استنساخها لتوفير الوقت والموارد عند إعداد المشاريع وتصميمها في مناطق أخرى؛

8 أن مكتب تنمية الاتصالات ينبغي له أن يعزز علاقاته مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للهيئات التنظيمية بمختلف شبكاتها من خلال تعاون مستدام تشجيعاً على تبادل الخبرات بينها والمساعدة على تنفيذ هذه المبادرات الإقليمية؛

9 أن يمرر مكتب تنمية الاتصالات أيضاً من خلال المكاتب الإقليمية الخبرات المكتسبة في المبادرات الإقليمية، وأن يتيح للدول الأعضاء المعلومات بشأن التنفيذ والنتائج وأصحاب المصلحة والموارد المالية المستعملة، وغير ذلك،

يناشد

المنظمات والوكالات المالية الدولية ومزودي المعدات ومشغلي/مزودي الخدمات للمساهمة في توفير التمويل الكامل أو الجزئي، للمبادرات المعتمدة إقليمياً،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز وتنفيذ المبادرات المعتمدة إقليمياً على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية، وخصوصاً المبادرات المتشابهة والمتفق عليها على الصعيد الدولي؛

2 أن يكفل قيام قطاع تنمية الاتصالات، بشكلٍ فعّال، بتنسيق وتنظيم أنشطة مشتركة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ومع مؤسسات التدريب، في مجالات الاهتمام المشترك، وأن يأخذ في الاعتبار الأنشطة التي تقوم بها، وأن يزودها بالمساعدة التقنية المباشرة؛

3 أن يطلب من الاجتماع السنوي للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات دعم تنفيذ هذه المبادرات الإقليمية والدولية؛

4 بالعمل على أن يكون للمكاتب الإقليمية للاتحاد دور في متابعة تنفيذ المبادرات المعتمدة في مناطقها، وتقديم تقرير سنوي للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات حول تنفيذ هذا القرار؛

5 بأن يُعقَد اجتماع سنوي لكل منطقة إقليمية لمناقشة المبادرات والمشاريع الخاصة بكل منطقة وآليات تنفيذ المبادرات المعتمدة وللتعرف على احتياجات المناطق الإقليمية المختلفة، ويمكن عقد منتدى إقليمي للتنمية (RDF) بالاقتران مع الاجتماع السنوي لكل منطقة إقليمية؛

6 باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز التشاور مع الدول الأعضاء في كل منطقة في الوقت المناسب قبل تطبيق وتنفيذ المبادرات المعتمدة، من أجل الاتفاق على الأولويات واقتراح الشركاء الاستراتيجيين ووسائل التمويل وغيرها من القضايا، على نحو يعزز قيام عملية تشاركية تشمل الجميع لتحقيق الأهداف؛

7 بتعزيز العمل المشترك بين القطاعات الثلاثة، بالتشاور والتنسيق مع مديري مكتب‍ي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات، من أجل تقديم المساعدة المناسبة والفعّالة والمتفق عليها إلى الدول الأعضاء كي تنفذ المبادرات الإقليمية،

يطلب إلى الأمين العام

1 أن يستمر في تنفيذ التدابير والبرامج الخاصة لوضع وتشجيع الأنشطة والمبادرات الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع منظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الهيئات التنظيمية، وسائر المؤسسات ذات الصلة؛

2 أن يبذل كل جهد ممكن لتشجيع القطاع الخاص على القيام بما يلزم لتسهيل التعاون مع البلدان الأعضاء في هذه المبادرات الإقليمية، بما فيها البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

3 أن يواصل العمل على نحوٍ وثيق مع آليات التنسيق المنشأة في إطار منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة.

الأسباب: لاحظت إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات أن القرار 17 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن *" تنفيذ المبادرات المعتمدة إقليمياً على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية"* والقرار 32 بشأن *" التعاون الدولي والإقليمي بشأن المبادرات الإقليمية"* لهما نفس الموضوع ويتشاطران نفس الهدف المتمثل في تنسيق الجهود المرتبطة بتنفيذ المبادرات الإقليمية. ومن ثم، من الأفضل دمج القرارين في قرار واحد بالنظر إلى تشابه المفاهيم والإجراءات المزمع اتخاذها على النحو الوارد في القرارين.

وبالنظر إلى ما سبق، من المهم الحرص على أن يُسترشد في تنفيذ المبادرات الإقليمية لقطاع تنمية الاتصالات بقرار واحد، بحيث لا يكون هناك أيّ قرار مكرر قد يسبب اللبس في العمل الذي يضطلع به قطاع تنمية الاتصالات و/أو الاتحاد. ويأخذ هذا في الاعتبار أيضاً أهمية الحد من عدد قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لأغراض الاستخدام الأمثل لموارد الميزانية داخل قطاع تنمية الاتصالات.

ونظراً للنص المكرر والمفاهيم المتداخلة في القرارين، يود أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات اقتراح دمج القرارين 17 و32 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وتحديثهما مع إلغاء القرار 32.

SUP ACP/22A10/2

القـرار 32 (المراجَع في حيدر آباد، 2010)

التعاون الدولي والإقليمي بشأن المبادرات الإقليمية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (حيدر آباد، 2010)،

الأسباب: سعياً إلى تبسيط قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، تقترح إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات دمج القرارين 17 و32 وتحديثهما مع إلغاء القرار 32.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. تمثل المبادرة عنواناً جامعاً يمكن إدراج مشاريع عدة تحته، ويترك لكل منطقة أن تحدد هذه المشاريع. [↑](#footnote-ref-1)
2. تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-2)